A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/33/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 يوليو 2021

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 13 إلى 17 سبتمبر 2021

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد الأمانة

1. تعرض هذه الوثيقة لمحة عن حالة تنفيذ التوصيات المعلّقة التي وُجهت إلى الهيئات التشريعية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والناجمة عن الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في الفترة الممتدة من 2010 إلى نهاية مايو 2021.

2. وترد في المرفق الأول من هذه الوثيقة التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتي قرّرت الويبو العمل على تنفيذها. ويعكس الوضع الحالي لقبول/تنفيذ التوصيات اقتراحات الأمانة وتقييماتها كي تنظر فيها الدول الأعضاء.

3. وترد في المرفق الثاني من هذه الوثيقة نتائج استعراض تنفيذ المنظمة لإدارة المخاطر المؤسسية قياسا بالمعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة المتراوحة بين 1 و9، على النحو المبين في التقرير المعنون "إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2020/5).

4. وترد في المرفق الثالث من هذه الوثيقة قائمة تقارير وحدة التفتيش قيد النظر والوجيهة للويبو في نهاية مايو 2021؛ ويقدم هذا المرفق روابط شبكية إلى التقارير قيد النظر الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والوجيهة للويبو.

5. ومنذ آخر تقرير قُدم إلى الدول الأعضاء (WO/PBC/30/6) عن الموضوع ذاته، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة اثني عشر استعراضا تُعد ثمانية منها وجيهة للويبو. وأُشير إلى الاستعراضات الجديدة المشتملة على التوصيات المُوجهة إلى الهيئات التشريعية بعلامة مميّزة، وتُبرز التحديثات المتعلقة بحالة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الصادرة في السنوات الماضية التغيرات التي حدثت مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير.

6. ويجدر التأكيد على أنه بالإضافة إلى متابعة التوصيات المعلّقة لوحدة التفتيش المشتركة، تواصل الأمانة عملها لتيسير وتنسيق الردود على استبيانات الوحدة المذكورة ودراساتها الاستقصائية ومقابلاتها فيما يخص الاستعراضات الجارية والجديدة. وتماشيا مع برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة، من المقرّر إطلاق أربعة استعراضات وجيهة للويبو في عام 2021، واستكمال استعراضين من تلك التي أُطلقت في عام 2020.

7. ولا تزال الاستعراضات التالية جارية أثناء وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة:

الجدول 1. استعراضات وحدة التفتيش المشتركة الوجيهة للويبو والجارية في عام 2021

استعراض السياسات والتدابير والآليات والممارسات لمكافحة والتصدي للعنصرية والتمييز العنصري في منظومة الأمم المتحدة	برنامج عمل 2021
سياسات وممارسات استمرارية الأعمال في منظومة الأمم المتحدة	برنامج عمل 2021
استعراض آليات الطعن في المرحلة التمهيدية الداخلية قبل تقديم الدعوى أمام المحكمة والمتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	برنامج عمل 2021
استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	برنامج عمل 2021
استعراض شامل لدعم منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية	برنامج عمل 2020
الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	برنامج عمل 2020

8. وأصدرت وحدة التفتيش المشتركة ما مجموعه 39 توصية جديدة وجيهة للويبو ضمن تسعة استعراضات، ووجّهت 17 منها إلى الهيئات التشريعية ووجّهت التوصيات المتبقية وعددها 22 توصية إلى الرئيس التنفيذي. وتدخل جميع التوصيات الأخرى التي لا تزال معلّقة وقيد التنفيذ من قبل الويبو ضمن الاستعراضات الصادرة في الفترة من 2016 إلى 2020. وتم تنفيذ التوصية المتعلقة بمنع الغش واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام 2020، ويؤشر عليها في هذا التقرير على أنها مغلقة. وما تزال ثلاث توصيات ضمن الاستعراضات الصادرة في عام 2016، بشأن السلامة والأمن والموجهة إلى الرئيس التنفيذي، معلقة.

الرسم البياني 1: جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الوجيهة للويبو للفترة 2010-2020
الوضع في نهاية مايو 2021[1]

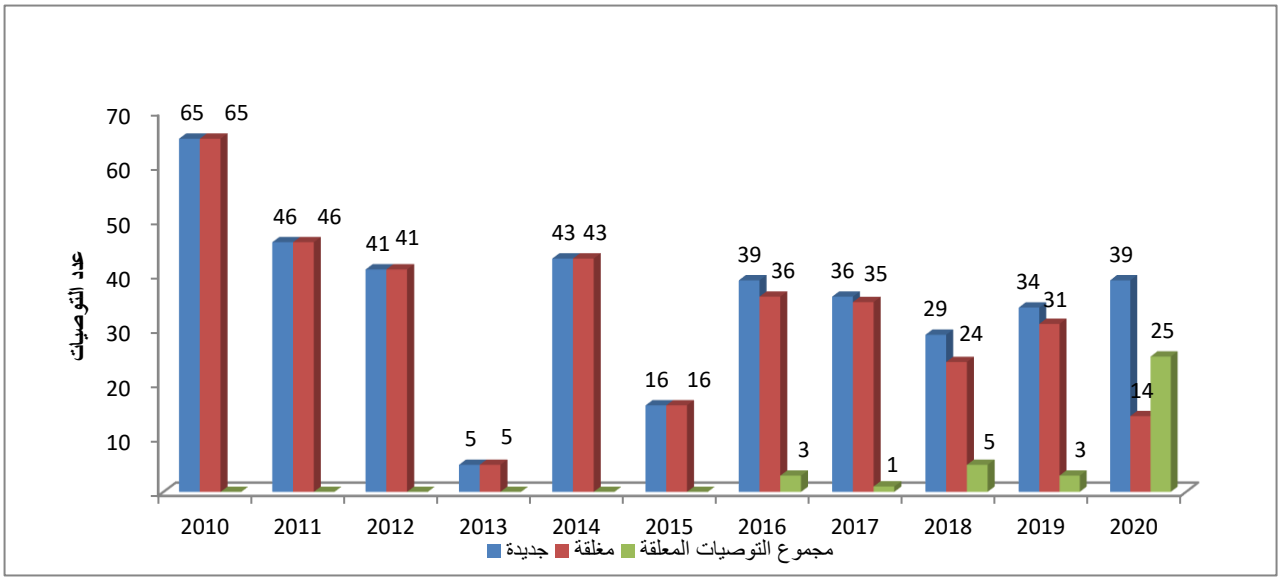

9. وحتى نهاية مايو 2021، ورهناً بتأييد الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، ستبقى تسع توصيات معلقة من ضمن التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو، أما جميع التوصيات الأخرى فقد أغلِقت (نُفذت أو اعتُبرت أنها غير وجيهة للويبو أو لم تُقبل).

الرسم البياني 2: توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للفترة 2010-2020
الوضع في نهاية مايو 2021[2]

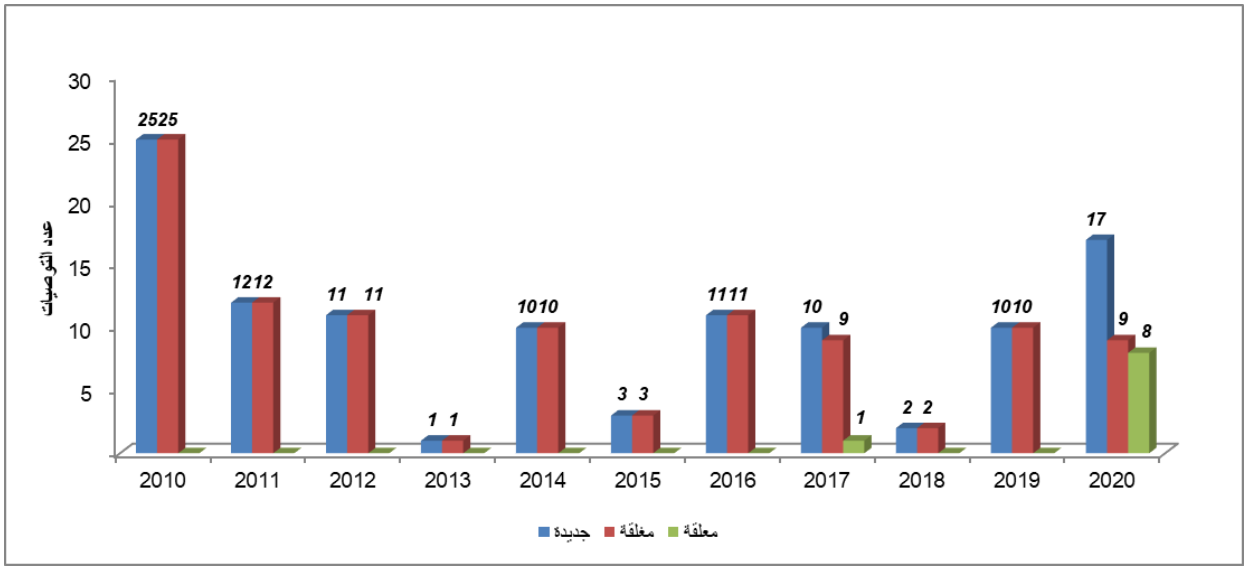

10. وبالتالي نُفذ 82 في المائة من مجموع التوصيات الوجيهة للويبو الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة منذ عام 2010 والبالغ عددها 393 توصية، وأغلِق 8 في المائة من المجموع (غير وجيهة أو غير مقبولة)، وقُبل 10 في المائة من المجموع، وهي قيد التنفيذ.

[1] ترد التوصيات الجديدة والمغلقة في السنة التي صدر فيها التقرير الوجيه لوحدة التفتيش المشتركة.

[2] رهناً بتأييد الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو.

الرسم البياني 3: جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الوجيهة للويبو والمندرجة ضمن تقارير الفترة 2010-2020 الوضع في نهاية مايو 2021

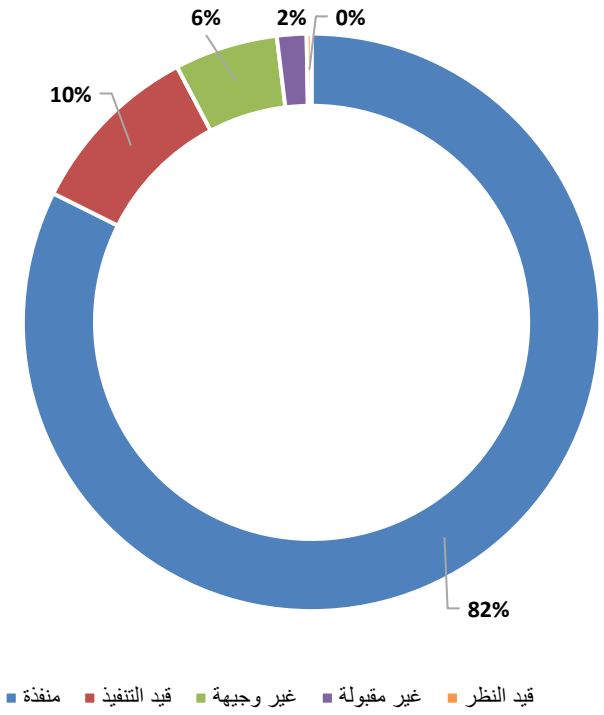

11. وتُقترح فقرة القرار التالية:

12. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علماً بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/33/7)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبيّنة في هذا التقرير:

- *JIU/REP/2020/8* (التوصية 2)؛
- *JIU/REP/2020/1 (التوصيات 1 و5 و6 7 و8 و9 و10)؛*
- *JIU/REP/2019/6.* *(التوصيتان 4 و6)؛ على النحو المبين في هذ التقرير؛*

"3" وأبدت ترحيبها بتقييم الأمانة لمعايير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة المخاطر وأحاطت علما به؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

[تلي ذلك المرفقات]

توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة فيها الوضع في نهاية مايو 2021

أولا. توصيات من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020

JIU/REP/2020/8 "استعراض تعميم الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 24 فبراير 2021. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 2	ينبغي لهيئات التشريعية والإدارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم توجه بعد الرؤساء التنفيذيين إلى دمج اعتبارات الاستدامة البيئية في إدارة منظماتهم أن تفعل، بحلول نهاية عام 2022، وأن تطلب إليهم أن يدرجوا في التقرير السنوي عن أعمال المنظمة نتائج الجهود المبذولة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في وظائف الإدارة الداخلية للمنظمة.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	أدرجت الويبو في دورتي البرنامج والميزانية وتقرير أداء الويبو منذ 2010-2011 برنامجًا فرعيًا وميزانية ومؤشرات أداء رئيسية بشأن المسؤولية البيئية. كما أدرجته في برنامج التقويم الاستراتيجي في أوائل عام 2010.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفّذت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة البنى التحتية للمباني

JIU/REP/2020/7 "تطبيقات سلاسل الكتل في منظومة الأمم المتحدة: المضي نحو حالة من الاستعداد" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 21 مارس 2021. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 1	ينبغي أن تكفل الهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، دمج استخدام تطبيقات سلاسل الكتل، إلى جانب التكنولوجيات الرقمية الأخرى، في استراتيجيات وسياسات الابتكار المعتمدة من مؤسساتها المعنية.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	أنشأت الدول الأعضاء في الويبو فرقة عمل معنية بسلاسل الكتل في إطار لجنة معايير الويبو (لجنة المعايير) حيث أوكلت إليها مهمات تبدو وجيهة لهذه التوصية إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المكتب الدولي على ورقة عمل ستشمل استخدامات سلاسل الكتل في نظام الملكية الفكرية وستستكشف فوائد وتحديات التكنولوجيا.
وضع القبول	مقبولة

التوصية 1	ينبغي أن تكفل الهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، دمج استخدام تطبيقات سلاسل الكتل، إلى جانب التكنولوجيات الرقمية الأخرى، في استراتيجيات وسياسات الابتكار المعتمدة من مؤسساتها المعنية.
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ
الجهة المسؤولة	المسؤول الأول عن شؤون المعلومات

JIU/REP/2020/7 "تطبيقات سلاسل الكتل في منظومة الأمم المتحدة: المضي نحو حالة من الاستعداد" (تتمة)

التوصية 6	ينبغي للهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع الدول الأعضاء على المشاركة مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في أعمالها الاستكشافية والتحضيرية بشأن المسائل القانونية المتعلقة بتقنية سلاسل الكتل في السياق الأوسع للاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية، بما في ذلك بشأن تسوية المنازعات، والتي تهدف إلى الحد من انعدام الأمن القانوني في هذا المجال.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	أنشأت فرقة العمل المعنية بسلاسل الكتل والتابعة للجنة المعايير مجموعات فرعية لمناقشة الإطار التنظيمي وحوكمة سلاسل الكتل في نظام الملكية الفكرية، وهما موضوعان يبدوان أنهما مرتبطان بهذه التوصية. ولذلك، يُقترح أن توجَّهَ توصية إلى فرقة العمل تكلفها برصد أنشطة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمشاركة فيها. وعلاوة على ذلك، أكد مركز الويبو للتحكيم والوساطة من خلال المناقشات السابقة داخل الويبو أنه سيرصد أنشطة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتعلقة بتسوية المنازعات في بيئة سلاسل الكتل. وأشار مركز الويبو للتحكيم والوساطة إلى أنه يعمل على الترويج لاستخدام التسوية البديلة للنزاعات مع أصحاب المصلحة في سلاسل الكتل ولا سيما في مجال التكنولوجيا المالية (انظر https://chttps--www-wipo-intc.ssl.wipo.int/amc/en/center/specific/sectors/ict/fintech). "
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	لم يبدأ بعد
الجهة المسؤولة	المسؤول الأول عن شؤون المعلومات

JIU/REP/2020/6 "تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 9 ديسمبر 2020. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 1	ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يقم بعد بإعداد إطار للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات، أن يقوم بذلك، وأن يشفعه بمبادئ توجيهية إدارية وتشغيلية لأغراض إنفاذه، وأن يعرضه بحلول نهاية عام 2022 بغية اعتماده.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	يشارك في رئاسة فرقة العمل المعنية بسياسة اللغات مساعدي المدير العام من قطاع الإدارة والمالية والتسيير وقطاع البنية التحتية والمنصات. وتعمل فرقة العمل على وثيقة موجهة إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2021 بشأن نسخة منقحة من سياسات اللغات، والتي ستتضمن إطارًا للسياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات. وبمجرد اعتمادها من قبل الدول الأعضاء، ستقوم الأمانة بإعداد مبادئ توجيهية إدارية وتشغيلية داخلية لتنفيذها.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ
الجهة المسؤولة	مدير شعبة اللغات

JIU/REP/2020/6 "تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة" (تتمة)

التوصية 2	ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يعين بعد مسؤولا كبيرا منسّقا أو جهة تنسيق لشؤون تعدد اللغات، أن يفعل ذلك بحلول نهاية عام 2022، يعهد إليه بمهمة تنسيق تنفيذ إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق منظمته، مع تحديد واضح للمسؤوليات المسندة والسلطة المفوضة.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	عين المدير العام السابق في يناير 2019 مدير شعبة اللغات كجهة تنسيق لشؤون تعدد اللغات في الويبو مع شبكة الرؤساء التنفيذيين حول تعدد اللغات. وفي ضوء العمل الجاري الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بسياسات اللغات، قد يحتاج أمر التعيين ذاك إلى تأكيد (أو إعادة النظر) من قبل المدير العام الحالي، مع تحديد المسؤوليات والصلاحيات المخولة بوضوح، وما إلى ذلك، على النحو الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ

التوصية 2	ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يعين بعد مسؤولا كبيرا منسّقا أو جهة تنسيق لشؤون تعدد اللغات، أن يفعل ذلك بحلول نهاية عام 2022، يعهد إليه بمهمة تنسيق تنفيذ إطار السياسات الاستراتيجية المتعلقة بتعدد اللغات على نطاق منظمته، مع تحديد واضح للمسؤوليات المسندة والسلطة المفوضة.
الجهة المسؤولة	المسؤول الأول عن شؤون المعلومات

التوصية 4	ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو مجالس إدارتها، كل في مؤسسته، إلى الرئيس التنفيذي الذي لم يقم بعد بذلك، أن يستحدث، بحلول نهاية عام 2022، سياسات تعلم تشجع على التعلم المستمر وتحسين المهارات اللغوية لموظفي مؤسسته في لغاتها الرسمية وكذلك في لغات أخرى، حسب الاقتضاء، مع رصد ما يكفي من التمويل لذلك الغرض.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	سيتم تناول ذلك في سياق إطار التدريب الجديد.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ
الجهة المسؤولة	مديرة إدارة الموارد البشرية

JIU/REP/2020/5 "إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 20 أكتوبر 2020. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 1	لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها الرقابية، ينبغي لها أن تدرج إدارة المخاطر المؤسسية في اجتماعاتها، سنويا على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقا لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تعكف الويبو حاليا على إدماج المخاطر المؤسسية في الاجتماعات التي تعقد كل سنتين من خلال البرنامج والميزانية وتقرير أداء الويبو. وتُدرج المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها في بيان الرقابة الداخلية سنويًا، والذي يتم تقاسمه مع الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية. وتدرس الويبو حاليا إدماج المخاطر المؤسسية في تقرير أداء الويبو الذي يصدر منتصف فترة الثنائية. وتناقش الويبو إدارة المخاطر المؤسسية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أساس منتظم. وتقدم الويبو أيضًا إطار المساءلة وبيانات قابلية تحمل المخاطر إلى الدول الأعضاء على أساس دوري.
وضع القبول	مقبولة

التوصية 1	لكي تضطلع الهيئات التشريعية/الإدارية بأدوارها ومسؤولياتها الرقابية، ينبغي لها أن تدرج إدارة المخاطر المؤسسية في اجتماعاتها، سنويا على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقا لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها.
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ
الجهة المسؤولة	مديرة تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي)

JIU/REP/2020/5 "إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (تتمة)

التوصية 4	بحلول نهاية عام 2022، ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية/الإدارية للمنظمات المشاركة إلى الرؤساء التنفيذيين أن يقدموا تقريرا عن نتائج استعراض شامل لتنفيذ المنظمة إدارة المخاطر المؤسسية قياسا بالمعايير المرجعية 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة، على النحو المبين في هذا التقرير.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	أُدرج كمرفق لتقرير توصية وحدة التفتيش المشتركة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وستتم مناقشته أيضًا على مستوى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نُفذت
الجهة المسؤولة	مديرة تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي)

JIU/REP/2020/2 "السياسات والمنصات لدعم التعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 7 أكتوبر 2020. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 8	ينبغي للهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بحلول نهاية عام 2023، أن توافق على إطار تنظيمي مشترك للتعلم بين منظمات الأمم المتحدة، يُتفق عليه من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، والذي ينبغي أن يتضمن مجموعة من المبادئ وخطة عمل للتنفيذ التدريجي.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	سيتم مناقشة ذلك خلال منتدى مديري التعلم الذي تستضيفه كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في يونيو.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	لم يبدأ بعد
الجهة المسؤولة	مديرة إدارة الموارد البشرية

JIU/REP/2020/1 " استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" الرابط

أصدرت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في 21 سبتمبر 2020. ومن ثم فإن جميع التوصيات الواردة في سياق هذا التقرير جديدة على الدول الأعضاء.

التوصية 1	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تقم بذلك بعد، أن تُدرج في مواثيق الرقابة الداخلية الخاصة بها مقتضى ينص على إجراء المراجعة بشكل دوري، وعند الاقتضاء، تحديث المواثيق وشرط أن توافق الهيئات التشريعية عليها. ويجب تقديم المواثيق المحدثة لتصادق عليها الهيئات التشريعية بحلول نهاية عام 2021.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية في الفقرة 55 على ما يلي: يراجع مدير الشعبة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هذا الميثاق مرة كل ثلاث سنوات أو على فترات أقل من ذلك إذا اقتضى الأمر. وأي تعديلات مقترحة من الأمانة على الميثاق تُعرض على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام وتُحال إلى لجنة البرنامج والميزانية للموافقة عليها.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

التوصية 3	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تقم بذلك بعد، توحيد جميع التحقيقات والأنشطة ذات الصلة بحلول نهاية عام 2022 (أي تلقي المعلومات والتقييم الأولي لها وقرار فتح تحقيق فيها)، بصرف النظر عن نوع سوء السلوك، في مكتب الرقابة الداخلية لكل منظمة.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	يجري حاليا في الويبو استعراض نظام العدالة الداخلية وسينتهي بحلول عام 2021. وجراء هذا الاستعراض، قد يُتخذ قرار بأن تقوم شعبة الرقابة الداخلية بتنفيذ جميع أنشطة التحقيق، باستثناء تلقي مزاعم الانتقام وتقييمها الأولي، والتي ستظل ضمن ولاية مكتب الأخلاقيات. وعلى أية حال، يحتفظ مدير شعبة الرقابة الداخلية، وفقًا لتقديره أثناء التحقيق، بإمكانية طلب المشورة من الإدارات أو المكاتب الأخرى في المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

JIU/REP/2020/1 "استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (تتمة)

التوصية 5	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تقم بذلك بعد، أن تُدرج في مواثيقها الرقابية بحلول نهاية عام 2021 مقتضيات تنص على ما يلي: (أ) تعيين رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية وعزلهم أو فصلهم رهنا بالتشاور مع الهيئات التشريعية وموافقتها ؛ (ب) شغل رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية منصبهم لولاية تمتد لخمس إلى سبع سنوات، ويفضل جعل هذه المدة غير قابلة للتجديد، مع خضوعهم لقيود في حالة إعادة توظيفهم داخل نفس المنظمة ؛ (ج) تمكين رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية من النفاذ غير المشروط إلى الهيئات التشريعية ولجان التدقيق والرقابة المعنية.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: الفقرة 52. يتولى المدير العام تعيين مدير الشعبة بعد موافقة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة التنسيق. ويُعيَّن مدير الشعبة لمدة محددة بست سنوات غير قابلة للتجديد. وبعد انقضاء مدة الولاية المحددة، لا يكون أهلا لأي منصب آخر في الويبو. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة، قدر الإمكان، لضمان أن تكون بداية ولاية مدير الشعبة مختلفة عن بداية ولاية مراجع الحسابات الخارجي الجديد. الفقرة 53. يجوز للمدير العام إقالة مدير الشعبة على أساس أسباب محددة وموثّقة فقط، وبعد موافقة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة التنسيق. الفقرة 54. يتولى المدير العام تقييم أداء مدير الشعبة، بعد تلقي معلومات من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتشاور معها. الفقرة 13. يُتاح لمدير الشعبة، في سياق أداء مهامه، النفاذ غير المشروط أو المحدود والمباشر والسريع إلى جميع سجلات الويبو، وإلى المسؤولين أو الموظفين المتعاقدين بأي صفة مع الويبو، وإلى جميع مباني الويبو. ومن واجب موظفي الويبو والمتعاقدين معها وغيرهم من العاملين التعاون في أي تحقيق مصرَّح به حسب الأصول. الفقرة 14. يُتاح لمدير الشعبة التواصل مع رؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

JIU/REP/2020/1 "استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (تتمة)

التوصية 6	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تقم بذلك بعد، تحديث اختصاصات لجان تدقيق الحسابات والرقابة التابعة لها بحلول نهاية عام 2021 لتشمل، عند الضرورة، مقتضيات مناسبة من أجل: (أ) استعراض استقلالية مكتب الرقابة الداخلية/وظيفة التحقيق وولايته؛ (ب) استعراض ميزانيته ومتطلبات التوظيف فيه؛ (ج) استعراض أدائه العام؛ (د) إصدار توصيات وجيهة له.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق واختصاصات شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: اختصاصات شعبة الرقابة الداخلية: "2" استعراض تنفيذ خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية ونتائج عمليات التقييم الداخلية والخارجية وإسداء المشورة بشأن جودة وظيفة الرقابة الداخلية وفعاليتها وكفاءتها واستقلالها التنظيمي؛ "5" استعراض تنفيذ توصيات الرقابة الداخلية وإسداء المشورة بشأنها؛ "8" تقديم معلومات إلى المدير العام لأغراض تقييم أداء مدير شعبة الرقابة الداخلية. ينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية على ما يلي: 49. يراعي المدير العام، في تقديم مقترحات البرنامج والميزانية إلى الدول الأعضاء، الحاجة إلى ضمان الاستقلالية التشغيلية لوظيفة الرقابة الداخلية، ويوفر الموارد اللازمة لكي يحقق مدير الشعبة أهداف ولايته. وتُحَدَّد الموارد المالية والبشرية، بما في ذلك الاستعانة بمصادر داخلية أو خارجية أو مشتركة لتقديم الخدمات المطلوبة، بصورة واضحة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة، والتي ستأخذ رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعين الاعتبار.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

JIU/REP/2020/1 "استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (تتمة)

التوصية 7	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بذلك بعد، أن تضع وتعتمد إجراءات رسمية مناسبة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الذي ارتكبه الرؤساء التنفيذيين، وأن تعتمد السياسات المناسبة بحلول نهاية عام 2021.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: الفقرة 24. في حال توجيه ادعاءات سوء سلوك للمدير العام، يُرفع الأمر إلى مدير الشعبة الذي يقوم فورا بإبلاغ رئيسَي الجمعية العامة ولجنة التنسيق والتماس مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في التصرف الواجب. وتشير اللجنة على مدير الشعبة بإجراء تقييم أولي أو الترتيب لأن يجري كيان محقق خارجي مستقل ذلك التقييم الأولي. واستنادا إلى نتائج التقييم الأولي، تقدم اللجنة توصية إلى رئيسَي الجمعية العامة ولجنة التنسيق بأن يطلبا من مدير الشعبة إغلاق القضية أو إحالتها إلى كيان خارجي مستقل للتحقيق فيها. وفي حال كانت التوصية بالإحالة، يجب أن تحتوي التوصية على اختصاصات التحقيق واقتراح بكيان محقق ملائم. وإذا لم يتوصل الرئيسان إلى اتفاق أو إذا اقترحا عدم الأخذ بتوصية اللجنة، يتعين إشراك نائبي رئيس الجمعية العامة ونائبي رئيس لجنة التنسيق في القرار. الفقرة 25. إذا لزم التماس مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تقدِّم اللجنة تلك المشورة في غضون شهر، إلا إذا استدعت درجة تعقيد المسألة مزيدا من الوقت.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

JIU/REP/2020/1 "استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (تتمة)

التوصية 8	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات التي لم تقم بذلك بعد، أن تضع بحلول نهاية عام 2021 إجراءات رسمية للتعامل مع توجيه ادعاءات سوء السلوك لرؤساء وموظفي مكاتب الرقابة الداخلية التابعة لها من أجل تجنب حالات تضارب المصالح.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: الفقرة 20. في سياق أداء مهام الرقابة، يتجنب مدير الشعبة وموظفوها أي تضارب ظاهري أو فعلي في المصالح. وعلى مدير الشعبة الإبلاغ عن أي عائق جوهري يخل باستقلاليته وموضوعيته، بما في ذلك تضارب المصالح، لكي تنظر فيه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. الفقرة 21. بغض النظر عما سبق، يلتمس مدير الشعبة مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن التصرف الواجب في ادعاءات سوء السلوك الموجهة لموظفي الشعبة. الفقرة 22. في حال توجيه ادعاءات سوء سلوك لمدير الشعبة، يُرفع الأمر إلى المدير العام الذي يقوم، في أقرب فرصة ممكنة وفي أجل لا يتجاوز شهرا، بإبلاغ رئيس لجنة التنسيق والتماس مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في التصرف الواجب. ويتعين على اللجنة أن تنجز تقييما أوليا أو ترتب لإنجازه. واستنادا إلى نتائج التقييم، تقدم اللجنة توصية إلى المدير العام ورئيس لجنة التنسيق حول ما إذا كان يتعين إغلاق القضية أو إحالة المسألة إلى كيان خارجي مستقل للتحقيق فيها. وفي حال كانت التوصية بالإحالة، يجب أن تحتوي التوصية على اختصاصات التحقيق واقتراح بكيان محقق ملائم. ولا يجوز اتخاذ أي إجراءات تحقيق في أي ادعاءات موجَّهة لمدير الشعبة أو المديرين السابقين للشعبة دون موافقة اللجنة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

التوصية 9	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات المعنية التي لم تقم بذلك بعد، أن تدرج في تقاريرها السنوية عن أنشطة الرقابة الداخلية معلومات عن كل من الشكاوى والتحقيقات، بما في ذلك تفاصيل عن عدد ونوع وطبيعة الشكاوى والتحقيقات والاتجاهات في هذا الصدد.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: الفقرة 48. يتضمن التقرير السنوي عدة أمور منها ما يلي:

	(ب) وصف، بما في ذلك الوقع المالي إن وجد، لقضايا التحقيق التي تم إثباتها مع ما صدر بشأنها من أحكام مثل التدابير التأديبية والإحالة إلى السلطات الوطنية لإنفاذ القانون وأي عقوبات متّخذة أخرى. يرجى الرجوع إلى الفقرة 60، الجدول 1 من التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للفترة 2018-2019. وهو متاح على موقع الويبو الإلكتروني العام. https://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/ar/wo_pbc_30/wo_pbc_30_5.pdf
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفّذت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

JIU/REP/2020/1 "استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق" (تتمة)

التوصية 10	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض مدى كفاية الموارد والموظفين لأداء وظيفة التحقيق، مع مراعاة توصيات لجان دقيق الحسابات والرقابة المعنية، حيثما وجدت.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تم تناول/تنفيذ هذه التوصية بالفعل. وينص ميثاق شعبة الرقابة الداخلية بوضوح على ما يلي: الفقرة 49. يراعي المدير العام، في تقديم مقترحات البرنامج والميزانية إلى الدول الأعضاء، الحاجة إلى ضمان الاستقلالية التشغيلية لوظيفة الرقابة الداخلية، ويوفر الموارد اللازمة لكي يحقق مدير الشعبة أهداف ولايته. وتُحَدَّد الموارد المالية والبشرية، بما في ذلك الاستعانة بمصادر داخلية أو خارجية أو مشتركة لتقديم الخدمات المطلوبة، بصورة واضحة في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة، والتي ستأخذ رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعين الاعتبار.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت
الجهة المسؤولة	مدير شعبة الرقابة الداخلية

ثانيا. توصيات من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019

JIU/REP/2019/6 "استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة" الرابط

التوصية 4	ينبغي للهيئات التشريعية و/أو الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تقم بذلك بعد، أن تولي الاعتبار الواجب لإدراج الإشراف على الأخلاقيات وأنشطة مكافحة الاحتيال ضمن الاختصاصات المنقحة للجان المراجعة والرقابة في مؤسساتها، أو في ميثاق تلك اللجان، من أجل تعزيز أطر المساءلة في منظماتها بحلول نهاية عام 2021، شريطة أن تكون لجان التدقيق والرقابة هذه تلبي معايير الاستقلال.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	"الأخلاقيات" بند متكرر في جدول الأعمال الفصلي للجنة، كما أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تجتمع مع كبير موظفي الأخلاقيات (إذا كان شاغل المنصب متاحًا) في كل دورة من دوراتها لاستعراض: "1" خطة العمل السنوية لمكتب الأخلاقيات كمشروع وفي صيغتها النهائية؛ "2" التقدم المحرز في تنفيذ أي توصية معلقة؛ "3" أي مسألة قد تتطلب التوجيه وتقديم المشورة بشأنها إلى كبير مسؤولي الأخلاقيات، وفقًا لاختصاصات اللجنة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت *"قيد التنفيذ" سابقا*
الجهة المسؤولة	مديرة تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي) ومديرة مكتب الأخلاقيات

JIU/REP/2019/6 "استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة" (تتمة)

التوصية 6	ينبغي للهيئات التشريعية و/أو الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تقم بذلك بعد، أن تطلب من لجان التدقيق/الرقابة في مؤسساتها إجراء تقييم للأداء كل عام وإبلاغها عن النتائج.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	تجري اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عملية تقييم ذاتي سنوية في دورتها الفصلية الرابعة وتناقش النتائج المجمعة معًا. وأُجريت آخر عملية في نوفمبر-ديسمبر2020، وخلصت اللجنة إلى أنها راضية عن الوظائف الاستشارية والرقابية المستقلة التي نفذت خلال العام، وأنه على الرغم من الظروف غير المسبوقة الناجمة عن حالة كوفيد-19، فقد أدت عملها بشكل فعال على مدار العام.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	نفذّت *"قيد التنفيذ" سابقا*
الجهة المسؤولة	مديرة تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب المالي) ومديرة مكتب الأخلاقيات

ثالثا. توصيات من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017

JIU/REP/2017/3 "استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة" الرابط

التوصية 2	ينبغي للهيئات التشريعية التابعة لجميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، إن لم تكن قد قامت بذلك بعد، إلغاء السفر بالدرجة الأولى لجميع فئات الموظفين وغير الموظفين بحلول يناير2019، وألا تسمح باستخدامه إلا عندما تكون درجة رجال الأعمال غير متاحة.
تقييم الإدارة/الجهة المنسقة	وفقا لسياسة الويبو بشأن الرحلات الرسمية، لا يسافر الموظفون بالدرجة الأولى. والمدير العام هو المسؤول السامي الوحيد الذي يحق له السفر بالدرجة الأولى لأن ذلك في مصلحة المنظمة.
وضع القبول	مقبولة
حالة التنفيذ	قيد التنفيذ *لا يوجد تغيير مقارنة بالوضع السابق*
الجهة المسؤولة	مديرة شعبة المشتريات والسفر

[يلي ذلك المرفق الثاني]

استعراض تنفيذ الويبو لإدارة المخاطر المؤسسية قياسا بالمعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة

تقدم الويبو تقارير عن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية إلى فريق إدارة المخاطر التابع لها، وهو هيئة داخلية أنشئت في عام 2014 برئاسة المدير العام، وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

وأصدرت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2020 تقريرًا عن إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (*JIU/REP/2020/5*). وتقترح التوصية 2 من التقرير إجراء استعراض شامل لتنفيذ المنظمة إدارة المخاطر المؤسسية قياسا بالمعايير المرجعية 1 إلى 9 لوحدة التفتيش المشتركة، كما تنص التوصية 4 على تقديم تقرير عن نتائج ذلك الاستعراض إلى الهيئات الإدارية. ويُعد هذا التقرير استجابة للتوصيتين المذكورتين.

وتُوجه التوصية 1 إلى الهيئات الإدارية بحيث تدعوها إلى "أن تدرج إدارة المخاطر المؤسسية في اجتماعاتها، سنويا على الأقل، مع تحديد التغطية الموضوعية وفقا لولاية المنظمة وشبكتها الميدانية والمخاطر التي تتعرض لها." وذلك من أجل أن تؤدي أدوارها الرقابية ومسؤولياتها. وتقترح الأمانة أن يتم ذلك من خلال الإبلاغ عن تطور المخاطر في البرنامج والميزانية من خلال تقرير أداء الويبو الذي يصدر في منتصف الثنائية، مما يتيح الفرصة للدول الأعضاء لمواصلة الحوار حول المخاطر.

ويعرض هذا التقرير تقريرًا مرحليًا عن الاستمرار في تعزيز إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الويبو، حتى 30 يونيو 2021.

التقييم الذاتي لنضج إدارة المخاطر في الويبو

تعرض الأقسام التالية تقييم النضج لكل معيار مرجعي من 1 إلى 9 في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. كما أنه يقيِّم حالة تنفيذ التوصيات غير الرسمية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوصيات غير الرسمية ليست مطلوبة بالضرورة من أجل تحقيق المعيار المرجعي بشكل معقول. واستخدمت الويبو أفضل الممارسات في التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة للتوصل إلى مستوى النضج لكل تقييم مرجعي في هذا التقرير.

المعيار المرجعي 1: اعتماد إدارة منهجية للمخاطر على مستوى المنظمة السياسة و / أو إطار العمل المرتبط بالخطة الإستراتيجية للمنظمة.

الشكل 1- إطار إدارة المخاطر

ينطبق إطار إدارة المخاطر (الشكل 1) على جميع الكيانات التشغيلية (بما في ذلك المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية). وتتاح مقاييس متكاملة للمخاطر وجيهة لمختلف المستويات الهرمية (مثل مستويات التنظيم/ البرنامج والمشاريع).

وصدرت سياسة الويبو بشأن منع الاحتيال وكشفه وغيره من الأعمال المحظورة في مارس 2019 وهي متماشية مع تعريف الاحتيال المعتمد على مستوى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة للأمم المتحدة. وهي تفصح عن التزام الويبو الواضح بضمان خلو جميع أنشطتها وعملياتها من الاحتيال وغيره من الأعمال المحظورة.

توصية غير رسمية من وحدة التفتيش المشتركة

يشجع المفتشون بقوة كيانات الأمم المتحدة التي لم تعتمد بعد سياسة و/أو إطار لإدارة المخاطر المؤسسية أن تقوم بذلك. وتُشجع المنظمات التي اعتمدت سياسات و/أو أطر إدارة المخاطر المؤسسية على استعراضها وإجراء التنقيحات والتحديثات اللازمة عليها لضمان أن ترتبط إدارة المخاطر المؤسسية بالخطة الإستراتيجية للمنظمة وتجسدها، فضلاً عن مراعاة القضايا والتغييرات الناشئة في بيئة التشغيل	نفذّت

المعيار المرجعي 2: الهيكل التنظيمي الداخلي المحدد رسميًا لإدارة المخاطر المؤسسية مع تحديد الأدوار والمسؤوليات.

عززت الويبو الحوكمة التنظيمية لإدارة المخاطر المؤسسية في عام 2014 بإنشاء فريق إدارة المخاطر. وتم تحديث اختصاصات فريق إدارة المخاطر وشروط العضوية فيه بعد ذلك مؤخرًا في عام 2016.[3] وتشمل مسؤولياته الإشراف على قابلية تحمل المنظمة للمخاطر.[4]

ويُعبر عن الإطار العام للضمان التنظيمي من خلال إطار المساءلة لدى الويبو،[5] الذي تم تحديثه في عام 2019، والذي يعبر عن المسؤولية حسب نموذج الخطوط الثلاثة (الشكل 2) بالإضافة إلى المكونات السبعة لإطار الرقابة الداخلية في الويبو.

الشكل 2 – مسؤوليات المخاطر لكل خط

عبر الخطوط الثلاثة: يتم تفصيل مسؤوليات الهيئات الإدارية ضمن المعيار المرجعي 4. ويتلقى مكتب التدقيق الخارجي سجل المخاطر المؤسسية ويقوم باستعراض عمليات الحوكمة والرقابة الداخلية. وتشمل اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة "استعراض جودة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر وإسداء المشورة بشأنها".		
الخط الأول يتحمل مسؤولو الويبو مسؤوليات ثابتة وراسخة عن المخاطر في جميع أنحاء المنظمة. وأدارت الويبو شبكة من منسقي المخاطر القطاعية منذ عام 2015. وتُحدد أدوار ومسؤوليات منسقي المخاطر القطاعية في الاختصاصات، إل جانب المسؤولين عن المخاطر ومديري المشاريع في سياسة إدارة المخاطر. وسيُشار إلى "تنسيق إدارة المخاطر" في استعراضات أداء منتصف العام التي يعدها منسقو المخاطر القطاعية، كما سيُشار إلى "إدارة المخاطر" بالنسبة للمديرين.	**الخط الثاني** تُحدد المسؤوليات الوظيفية لإدارة المخاطر المؤسسية بشكل ملموس في مسؤوليات مكتب المراقب المالي، بالإضافة إلى وصف وظيفة المراقب المالي ومساعده وأخصائي ضمان المخاطر والرقابة الداخلية.	**الخط الثالث** تتيح عمليات التدقيق الداخلي "إجراء تقييم مستقل وموضوعي لعمليات وأنظمة أعمال الويبو، وإدارة المخاطر، وعمليات المراقبة والحوكمة". وتستخدم شعبة الرقابة الداخلية منهجية تقييم المخاطر وتقوم بإجراء عمليات تدقيق على أساس المخاطر، وقد كان آخر تدقيق أجرته على إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2016.

[3] التعميم الإداري رقم 33/2016

[4] WO/PBC/29/5

[5] WO/PBC/29/4

توصيات غير رسمية من وحدة التفتيش المشتركة

ينبغي للمنظمات ذات العمليات الميدانية الواسعة التي لم تنشئ شبكة من الجهات المنسقة للمخاطر أن تنظر في إنشاء مثل هذه الشبكة انطلاقا من المقر ووصولا إلى المستويات الميدانية لضمان تحديد المخاطر في الميدان ومعالجتها بشكل صحيح.	لا تنطبق
لضمان الوضوح والاتساق، ينبغي دعم الجهات المنسقة للمخاطر من خلال اختصاصات تحدد أدوارها ومسؤولياتها. وفي معظم الحالات، يعني التعيين كجهة منسقة للمخاطر مسؤوليات إضافية للمسؤول المعين، وينبغي أن تنعكس مسؤوليات الجهات المنسقة للمخاطر في تقييم أدائهم لضمان الالتزام والمساءلة.	نفذّت
ينبغي وضع المسؤولية عن إدارة المخاطر المؤسسية في رتبة يمكن عندها مخاطبة الإدارة العليا والتمتع بسلطة التواصل مع كل مكونات المنظمة وإجبارها على اتخاذ إجراءات، وهذا يعكس أهمية ومستوى السلطة المخولة ارتباطا بهذه بالوظيفة.	نفذّت
من المهم الإشارة إلى أن المسؤولية الأساسية لتحديد وإدارة المخاطر يجب أن تقع على عاتق المديرين المباشرين والمسؤولين عن المخاطر، وليس على عاتق الفرد أو الكيان المكلف بوظيفة إدارة المخاطر المؤسسية.	نفذّت
يجب ربط إدارة المخاطر بأنظمة تقييم الأداء التي يستخدمها الرؤساء التنفيذيون والإدارة العليا	قيد التنفيذ
لأغراض تحقيق الشفافية والمساءلة، يجب أن تنعكس أدوار ومسؤوليات المسؤولين عن المخاطر ضمن إدارة المخاطر المؤسسية في أنظمتهم لتقييم الأداء. وقد يساعد هذا أيضًا على زيادة غرس إدارة المخاطر المؤسسية عبر المؤسسة ككل.	قيد التنفيذ
كحد أدنى، يجب أن يكون الموظفون المعنيون على جميع المستويات على دراية بخط الدفاع الذي ينتمون إليه وفهم أدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية من أجل ضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب وبطريقة منهجية ومنسقة.	نفذّت
يجب اعتبار إدارة المخاطر ككفاءة أساسية للموظفين المعنيين على جميع المستويات.	قيد التنفيذ

المعيار المرجعي 3: ثقافة المخاطر التي يعززها "إعطاء المثل في أعلى الهرم" مع الالتزام الكامل من جميع مستويات المؤسسة.

تم غرس ثقافة المخاطر التنظيمية لعدد من السنوات. فمنذ عام 2016 والمدير العام يوجد على رأس فريق إدارة المخاطر، مما يقدم إشارة واضحة إلى أهمية إدارة المخاطر المؤسسية لدى المنظمة. وقد أصبح تقديم تقييمات المخاطر السنوية المصاحبة لخطط العمل إلزاميا منذ عام 2014، وبما أن جميع المديرين على دراية بهذا المطلب فإنهم ينسقون بشكل استباقي مع فريق إدارة المخاطر المركزي ومنسقي المخاطر القطاعية لإعداد تخطيط للمخاطر وطرق التصدي لها ورصدها وتنفيذها. ويدرك المديرون المباشرون - غالبًا المسؤولون عن المخاطر التشغيلية والتصدي لها- الحاجة إلى اتخاذ مخاطر محسوبة للوصول إلى الأهداف بفعالية، بالإضافة إلى آليات التصعيد والموافقة (الشكل 3).

وعند حدوث انتقال على مستوى المناصب القيادية في عام 2020، كانت ثقافة المخاطر مغروسة بما فيه الكفاية بحيث لم تفقد أي أرضية بل قد اكتسبت في الواقع قوة جذب سريعًا باستخدام الاتجاه الاستراتيجي المنفتح، كما أن المدير العام دائما ما يشجع بشكل مباشر في رسالته إلى المديرين على أهمية إدارة المخاطر. وتحسنت مستويات نضج ثقافة المخاطر بشكل ملحوظ خلال عام 2020 على الرغم من ضرورة مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وشُجعت الوحدات التنظيمية على تبني إجراءات واعية بالمخاطر. وفُرض التخطيط للطوارئ في جميع أنحاء المنظمة تماشيا مع اتباع طرق بديلة لتحقيق الأهداف.

الشكل 2 – مسؤوليات المخاطر لكل خط

وتنعكس المسؤوليات التي أُسندت لإدارة المخاطر في كثير من تقييمات الأداء. وتستفيد ثقافة المخاطر ونهجها من الحوار الموضوعي بشأن المخاطر مع الهيئات الإدارية، وكذلك مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ومراجع الحسابات الخارجي. وأصبحت إدارة المخاطر إلى حد كبير رد فعل تنظيمي.

واستشرافا للمستقبل، ستوضع التوقعات لتثبت بشكل منهجي الالتزام بركوب المخاطر المحسوبة بناءً على الأدلة والالتزام بزيادة مواءمة ثقافة المخاطر مع التحول نحو ثقافة تنظيمية أكثر تمكينًا وتركيزا على الموظف واحتضانا للمخاطر.

توصية غير رسمية من وحدة التفتيش المشتركة

من أجل دعم إدارة المخاطر المؤسسية وإدماجها، ينبغي للرؤساء التنفيذيين اتباع قاعدة "إعطاء المثل في أعلى الهرم" التي تدعم تنفيذها في جميع أنحاء المنظمة، وتوضح فائدتها وأهميتها وتمكن الموظفين من الحفاظ على استدامتها من خلال المشاركة الموضوعية في عمليات وممارسات إدارة المخاطر المؤسسية.	نفذّت

المعيار المرجعي 4: تعامل الهيئة التشريعية/الإدارية مع إدارة المخاطر المؤسسية على المستويات المناسبة.

تم التعبير عن المخاطر الرئيسية واستراتيجيات التخفيف بوضوح في البرنامج والميزانية منذ الثنائية 15/2014. وقد أدى هذا التحليل الشفاف إلى إجراء حوار نشط ومثمر حول مخاطر البرنامج مع الدول الأعضاء في الهيئات الإدارية للويبو. ويُجرى استعراض مخاطر ما بعد التنفيذ من أجل تقييم تطور وفعالية تدابير التخفيف من كل خطر تم تحديده وقابلية حدوثه، كما ورد في تقرير أداء الويبو للثنائية. واستجابة لتوصية ناجمة عن التدقيق الداخلي، أُجريت في عام 2019 أول التقييمات الشاملة والميسرة للمخاطر مع جميع مديري الصناديق الاستئمانية الأربعة عشر، مما أدى إلى تسجيل 25 خطرًا في إدارة المخاطر المؤسسية ورصدها مثل المخاطر الأخرى.

وفيما يتعلق بإشراك الهيئات الإدارية في عملية إنضاج إطار إدارة المخاطر، قُدم إطار الويبو للمساءلة وبيانها بشأن قابلية تحمل المخاطر إلى لجنة البرنامج والميزانية التي أحاطت علما بهما. وبالنسبة لثنائية 23/2022، أدخلت مزيد من التحسينات على حوار المخاطر، من خلال إدراج المخاطر التنظيمية الشاملة المتصدية للتهديدات الخارجية في مشروع برنامج العمل والميزانية المقترح لعام 23/2022.

المعيار المرجعي 5: تكامل إدارة المخاطر مع العمليات التجارية الاستراتيجية والتشغيلية الرئيسية.

راجعت الويبو سياستها لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة[6] في عام 2017. وتشير الفقرة 3(ب) من السياسة بوضوح إلى إدارة المخاطر في سياق الخطة الاستراتيجية للمنظمة: "إدارة المخاطر جزء مهم من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والنتائج المتوقعة وأهداف المشروع، وهي تُجري كجزء لا يتجزأ من دورات التخطيط القائمة على النتائج في المنظمة كل سنة وكل ثنائية".

الشكل 4 – المخاطر المتضمنة في الإدارة القائمة على النتائج

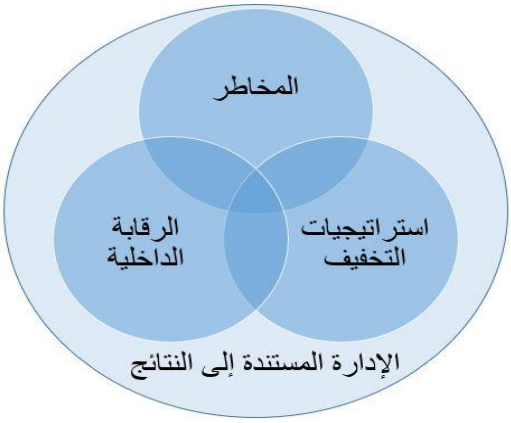

ويرد ملخص عن إطار الرقابة لعام 2020 في موجز الضمان المقدم إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفي عام 2020، كانت هناك زيادة كبيرة في ضوابط الرقابة الموجهة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن المعلومات والحلول المؤسسية وأداء الموارد البشرية وتنميتها. وأُدخلت تحسينات أيضًا من خلال وضع استراتيجية أدت إلى زيادة استخدام تحليلات البيانات في الرقابة الداخلية وزيادة في عدد مستندات الإثبات المرفقة بالرقابة (من 67 في 2019 إلى 90 في 2020).

ويقوم فريق إدارة المخاطر باستعراض البيانات التي ستُدرج في التقرير السنوي المتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. ودُعم بيان الرقابة الداخلية لعام 2020 ببيان صادر عن المدير العام السابق للفترة الممتدة حتى 30 سبتمبر 2020.

توصيتان غير رسميتان من وحدة التفتيش المشتركة

من المؤشرات الرئيسية لهذا المعيار المرجعي هو ضرورة أن تكون سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية مرتبطين ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية المنظمة وجميع عمليات الأعمال والتخطيط، بالإضافة إلى إطار النتائج الخاص بها.	نفذّت
يتطلب دمج إدارة المخاطر المؤسسية في عمليات التخطيط الاستراتيجي والتجاري والتشغيلي، كما يشير إلى ذلك المعيار المرجعي 3، "إعطاء المثل في أعلى الهرم"، فضلاً عن الاستثمار والالتزامات المستهدفة لتحديث و/أو تعزيز المنصات والعمليات التي من شأنها من أن تدمجها في تخطيط المنظمة وصنع القرار فيها وثقافتها التنظيمية.	نفذّت

[6] التعميم الإداري رقم 41/2017

المعيار المرجعي 6: إنشاء عمليات منهجية ومتماسكة وديناميكية لإدارة المخاطر.

عمليات إدارة المخاطر هي عمليات جيدة الصياغة، ولكنها ليست شديدة الصرامة. ويوثق دليل المخاطر في الشكل 1 بوضوح العملية القابلة للتكرار لإدارة المخاطر وإدارة الرقابة الداخلية في المؤسسة والقطاعات والمشاريع. وعندما واجهت المنظمة جائحة كوفيد-19، أُجري تقييم إضافي لمخاطر هذه الجائحة على مستوى المنظمة، والذي بدوره أثرى جهود إعادة التخطيط والتصدي للمخاطر.

توصيتان غير رسميتان من وحدة التفتيش المشتركة

يجب أن تتضمن عمليات إدارة المخاطر المؤسسية حلقة لإبداء ردود الفعل، بحيث يمكن للموظفين المساهمين في المنظمة أن يروا كيف يمكن أن تكون معلومات المخاطر التي يقومون بجمعها وتوحيدها وإعداد التقارير بشأنها مفيدة لاتخاذ قرارات استباقية ومستنيرة، ولإدارة الموارد بفعالية وتنفيذ البرامج.	نفذّت
لا تحتاج عمليات إدارة المخاطر المؤسسية فقط إلى أن تكون مصممة وفقًا لنموذج أعمال المؤسسة، بل يجب أيضًا أن تكون ديناميكية ومرنة لتعكس الأهداف الأساسية وفائدة إدارة المخاطر المؤسسية.	نفذّت

المعيار المرجعي 7: الاستخدام الفعال لأنظمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات لإدارة المخاطر المؤسسية.

تُسجل بشكل متزايد في إطار الويبو الشامل المخاطر والإجراءات وضوابط الرقابة وتُتاح لجميع الموظفين المعنيين في أنظمة تكنولوجيا المعلومات (الشكل 5).

الشكل 5 – الأنظمة المتعلقة بالمخاطر

وعرضت الويبو نظامها ونهجها في مجال تكنولوجيا المعلومات على منظمات أخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وتقاسمت الدروس المستفادة معها. ويتتبع نظام إدارة المخاطر المؤسسية أكثر من 400 عنصر من الرقابة الداخلية، يمكن ربط أي منها بالمخاطر ذات الصلة. كما يتتبع خطط التخفيف وينبه المسؤولين عن الإجراءات عند اقتراب الموعد النهائي لتنفيذها.

واستشرافا للمستقبل، يُجرى تحليل لتقييم جدوى الانتقال إلى نظام إدارة المخاطر المؤسسية القائم على الحوسبة السحابية، وذلك من أجل تنفيذ إصدار البرنامج الحاسوبي في الوقت الملائم وتقليص تكاليف الدعم. ويجري النظر لأغراض الثنائية الحالية في إنشاء مستودع مناسب للغرض للتعامل مع حالات الاحتيال.

توصيتان غير رسميتان من وحدة التفتيش المشتركة

من الناحية المثالية، يجب أن تتضمن إدارة المخاطر المؤسسية نظامًا شاملاً مشفوعا بالأدوات الوجيهة التي تُنفذ لتتبع ورصد المخاطر عبر المؤسسة وتشكل جزءًا من منصة أكبر مرتبطة بأنظمة أخرى بحيث يمكن تبسيط العمليات ودمجها	نفذّت
يشجع المفتشون على إجراء حوار بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لديها نماذج أعمال مماثلة لتبادل الخبرات والممارسات فيما يتعلق بمنصات إدارة المخاطر المؤسسية وارتباطاتها بنظم المعلومات الأخرى	نفذّت

المعيار المرجعي 8: خطط الاتصال والتدريب لإذكاء الوعي بالمخاطر، وتعزيز سياسة المخاطر، وبناء قدرات لمواجهة المخاطر لأغراض تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية.

عمليات إدارة المخاطر المؤسسية في الويبو هي عمليات جيدة الصياغة. وعند إطلاقها، ساعد التدريب بشأنها في غرف دراسية وخطة الاتصال في تنوير أصحاب المصلحة بشأن الغرض والعملية والفوائد وفي تزويدهم بآخر المستجدات بشأن ذلك.

ومع مرور الوقت، إلى جانب التوفر على قاعدة كافية ووافية تضم المعرفة التنظيمية الأساسية بشأن إدارة المخاطر، أصبح يُقدم التدريب على الأساسيات من خلال الدروس التعليمية عبر الإنترنت. وركزت أولويات التدريب على مجالات محددة من المخاطر - على سبيل المثال، أُطلقت في عام 2019 حملة توعية بمخاطر الاحتيال، إلى جانب برنامج تدريبي إلزامي. وبحلول نهاية عام 2020، أكمل

97 في المائة من الموظفين الدورة التدريبية عبر الإنترنت واجتازوا الاختبار. وعُقدت في عام 2020 دورة تدريبية للمتابعة لفائدة الموظفين المعرضين لمخاطر عالية ممن لهم يد في المعاملات المالية مع التركيز على التأكد من أن الموظفين على دراية بعمليات الاحتيال والمخططات الاحتيالية الأخرى.

ومن أجل توسيع الآفاق، شاركت الويبو في رئاسة فرقة العمل المعنية بإدارة المخاطر التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2019، وهي فرقة يُنسب إليها الفضل في تعزيز فائدة إدارة المخاطر في منظومة الأمم المتحدة. وأيدت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى نموذج النضج المرجعي لفرقة العمل7 بغرض توجيه تنفيذ إدارة المخاطر، وعدد من الأوراق التوجيهية، بالإضافة إلى تنظيم المحادثات بين الوكالات حول المخاطر في أعقاب جائحة كوفيد-19.

وبالإشارة إلى التوصية 3 لوحدة التفتيش المشتركة، تحولت فرقة العمل الآن إلى منتدى مستدام لزيادة تعزيز وتسهيل التعاون والتنسيق وتبادل المعرفة بين الوكالات واستكشاف المخاطر المشتركة المرتبطة بجهود إصلاح الأمم المتحدة.

وتشير دراسة استقصائية أُرسلت إلى جميع الموظفين في الدرجات ف-5 وما فوقها في يناير 2019 و2020 و2021 إلى أن الوعي بإطار الويبو للمخاطر يتجاوز 75 في المائة بالنسبة لكبار الموظفين (الشكل 6).

الشكل 6 – النسبة المئوية للمستجوَبين من درجة ف-5 وما فوقها

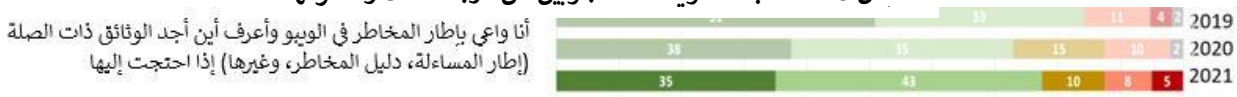

وتوضح المنظمة أهمية اتخاذ مستوى مقبول من المخاطر، في حدود قابليتها على تحمل المخاطر، بغية تحقيق النتائج المتوقعة. ويجري تنمية إدارة المخاطر ككفاءة أساسية لموظفي لإدارة العليا، ولاحقًا، لجميع الموظفين، ووضع برنامج شامل لتنمية إدارة المخاطر المؤسسية لدى الموظفين. ويُعترف جزئياً بإدارة المخاطر على أنها كفاءة إدارية، كما أن بعض دورات التدريب/التوعية المتعلقة بإدارة المخاطر متاحة كجزء من البرنامج الواسع لتنمية مهارات الموظفين. ومع ذلك، يرى 58 في المائة (الشكل 7) من كبار الموظفين الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية أنه لا يزال هناك لزيادة فهم المديرين حول إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وهو ما سيكون موضع تركيز إضافي في قادم الأيام.

الشكل 7 – النسبة المئوية لكبار الموظفين (الدرجة ف-5 وما فوقها) المستجوَبين الذين يرون أن المديرين يجب أن يفهموا بنحو أفضل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

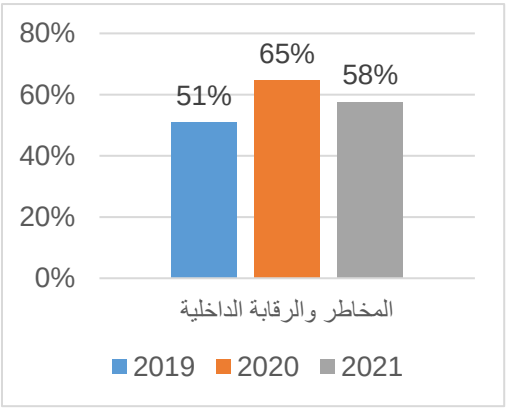

توصية غير رسمية من وحدة التفتيش المشتركة

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الخطة الشاملة للتدريب والاتصال أمرًا ضروريًا لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية وإدماجها بشكل فعال، ويجب أن تُصمم تلك الخطة وفقًا لحجم ونطاق المنظمة، بالإضافة إلى نهجها في إدارة المخاطر المؤسسية.	نفذّت

المعيار 9: المراجعة الدورية والمهيكلة لفعالية تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية لأغراض التحسين المستمر.

رُفع تقرير إدارة المخاطر السنوي إلى فريق إدارة المخاطر، المسؤول عن استعراض واعتماد وضع إطار إدارة المخاطر، وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وهذا يشمل تقييم التنفيذ قياسا بنموذج نضج ريتشاردسون (RMM). ويُشار إلى مرحلة النضج الحالية ومرحلة النضج المستهدفة أيضًا في مشروع برنامج العمل والميزانية المقترح لعام 23/2022. وخضعت إدارة المخاطر المؤسسية ككل للتدقيق آخر مرة من قبل المدقق الداخلي في عام 2016. ومع ذلك، هناك تقارير أخرى ذات صلة متاحة للدول الأعضاء، مثل تقرير شعبة الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد خارطة للعمل الرقابي بالويبو في عام 2020، ومراجعة الأموال الاستئمانية التي تديرها الويبو في عام 2019، وهو ما أدى إلى قبول التوصيات.

[7] موقع الوثائق المتاحة للجمهور https://unsceb.org/rmtf.

وقام كل من المدقق الخارجي في التقرير السنوي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في التقارير الفصلية بتقديم تقارير عن المخاطر و/أو إدارة المخاطر إلى الدول الأعضاء. ويعتزم المدقق الخارجي النظر عن كثب في عملية الويبو لإدارة المخاطر المؤسسية وكيفية تطورها من خلال تدقيقه لعام 2021.

توصيتان غير رسميتان من وحدة التفتيش المشتركة

يرى المفتشون أن نموذج النضج المرجعي لفرقة العمل هو أداة إرشادية مفيدة لكل مؤسسة لتحديد الثغرات وتحديد مرحلة النضج المستهدفة الخاصة بها. ويوصَى بإجراء تقييم ذاتي دوري لاستعرض التقدم المحرز بمرور الوقت في الوصول إلى مرحلة النضج المستهدفة التي حددتها إدارة المخاطر المؤسسية.	نفذّت
بمجرد أن تبدأ مؤسسة ما في تنفيذ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية الخاصة بها، ينبغي تشجيع ودعم إجراء التقييمات الدورية والمستقلة من قبل المدققين أو موظفي التقييم أو غيرهم من المستشارين المستقلين حول فعالية السياسة والعمليات المرتبطة بها. ويجب على الهيئات التشريعية/الإدارية استعراض نتائج تلك التقييمات والنظر فيها.	نفذّت

[يلي ذلك المرفق الثالث]

قائمة تقارير وحدة التفتيش قيد النظر[8] والوجيهة للويبو في نهاية مايو 2021

يقدم هذا المرفق روابط شبكية إلى التقارير قيد النظر الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والوجيهة للويبو. ويمكن النفاذ إلى كل تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها الموجهة إلى الإدارة عن طريق الموقع الإلكتروني للوحدة.

المرجع	رابط إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة	عدد التوصيات (الهيئات التشريعية[9] والرؤساء التنفيذيين[10]) المعلقة	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	وثائق أخرى
JIU/REP/2020/8	استعراض تعميم الاستدامة البيئية عبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	6 للرؤساء التنفيذيين	غير متاحة بعد	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2020/7	تطبيقات سلاسل الكتل في منظومة الأمم المتحدة: المضي نحو حالة من الاستعداد	2 للهيئات التشريعية 3 للرؤساء التنفيذيين	غير متاحة بعد	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2020/6	تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	3 للهيئات التشريعية 3 للرؤساء التنفيذيين	غير متاحة بعد	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1 للهيئات التشريعية 2 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة والملحق الأول
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات لدعم التعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب	1 للهيئات التشريعية 3 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2020/1	استعراض وضع وظيفة التحقيق: التقدم المحرز على صعيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق	1 للهيئات التشريعية	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2019/9	استعراض السياسات والممارسات الحديثة الخاصة بإسناد الخدمات لجهات خارجية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة

[8] تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تحتوي على توصيات معلّقة، بما في ذلك جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير.

[9] رهناً بتأييد الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو.

[10] يُقدَّم التقرير بشأن التوصيات المعلّقة الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين إلى المدير العام للويبو وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

المرجع	رابط إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة	عدد التوصيات (الهيئات التشريعية[9] والرؤساء التنفيذيين[10]) المعلقة	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	وثائق أخرى
JIU/REP/2019/8	استعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2019/5	إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	1 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2018/6	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها	4 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	نقاط الاستعراض البارزة
JIU/REP/2018/4	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	1 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	رد وحدة التفتيش المشتركة على تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين
JIU/REP/2017/3	استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواءمة	1 للهيئات التشريعية	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	تقرير كامل عن الإدارة القائمة على النتائج
JIU/REP/2016/9	السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة	3 للرؤساء التنفيذيين	تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين	

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]